

جمع مادة البحث القانوني وتوزيعها

اصبح جمع المعلومات والبيانات والنصوص القانونية والأحكام القضائية وقراءة الكتب القانونية، وحصر المصادر المتعلقة بموضوع البحث، من السهولة بمكان بعد أن دخلت المكننة في العمل العلمي، حيث أصبح من اليسير للباحث أن يستعين في كثير من دول العالم بالحاسبة الإلكترونية للحصول على أحدث النصوص القانونية والأحكام القضائية الصادرة تطبيقاً لها والمصادر الأخرى التي لها علاقة بمشكلة البحث.

المصادر الرئيسية في البحث القانوني

أولاً : قراءة الكتب في مقدمة المصادر الرئيسية في البحث القانوني، المصادر والمراجع والدوريات والبحوث المتخصصة، ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومن الضروري قراءة هذه المصادر، المتوفرة في مكتبات كليات القانون (الحقوق) أو المكتبات العامة للجامعات، وبدأت بعض الجامعات العربية والأجنبية، بإتاحة الاطلاع على هذه المصادر على مواقعها الإلكترونية، سواء على شكل قوائم بعناوين المؤلفات وأسماء المؤلفين، وسرداً لمحتوياتها، أو بالحصول على المحتويات الكاملة لهذه المصادر، فتتاح لأساتذة الجامعة وطلبة الدراسات العليا، عن طريق الاشتراك، ونحن ندعو إلى إتاحة الفرصة للاطلاع على جميع محتويات المكتبات العامة والمتخصصة ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، لكل باحث، بعد أخذ المعلومات المطلوبة منه عن طريق البريد الإلكتروني، والا فكيف ننشر العلم ونفسح المجال لأكبر عد ممكن من الباحثين من الاطلاع على المصادر، مع ضرورة الحفاظ على حقوق المؤلف والناشر، بمنع نشر تلك المحتويات على نطاق واسع وتجاري.

وفي الفترة التي يكون الباحث فيها منشغلاً باختيار مشكلة للبحث فيها يكون قد ت، ولو بصورة مبدئية المصادر الرئيسية التي تبحث في المشكلة التي وقع الاختيار فيدون المعلومات الكاملة عن هذه المصادر ويبدأ بالبحث عنها في المكتبات المتخصصة وبالنسبة للبحث القانوني مكتبات كليات القانون (الحقوق) ومكتبة وزارة العدل ومكتبة نقابة المحامين والمكتبات المركزية للجامعات، وعند قراءة كل مصدر يجد أن هذا المصدر يسلمه إلى مصدر آخر، لابل إلى مصادر عديدة يكون قد اعتمد عليها فيدون الباحث كل مصدر جديد يقع نظره عليه وبعد مرور فترة قصيرة يجد الباحث أن قائمة طويلة بالمصادر قد تجمعت لديه، فيبدأ بقراءة هله المصادر واحداً بعد الآخر، وتفضل البدء بقراءة الكتب والمؤلفات العامة التي تبحث في المبادئ العامة ثم الانتقال إلى الكتب والمؤلفات المختصة ثم إلى البحوث والأطروحات والرسائل، ويستحسن أيضاً قراءة

الطبقات الجديدة لمؤلفات وأحدث الدراسات الصادرة حول الموضوع، حيث إن هذه المصادر غالبا ما تشير إلى المصادر والمراجع الصادرة سابقا والتي تبحث في الموضوع ذاته من قريب أو بعيد.

ومن شروط القراءة المفيدة:

- 1- القراءة بعمق وتفهم لأفكار وآراء المؤلفين.
- 2- القراءة بروح نقدية وبنظرة فاحصة ومدققة.
- 3- التركيز على قراءة الأجزاء أو الأبواب أو الفصول التي تتعلق بموضوع البحث من قريب أو بعيد وعدم الاستطراد في قراءة أجزاء وفصول لا علاقة لها بالمشكلة.

ثانيا: أحكام القضاء تتميز الأحكام القضائية بالأهمية البالغة في البحوث القانونية، إذ لا يتصور أن يعد بحث في مجال القانون دون التطرق إلى أحكام القضاء، وخاصة تلك الأحكام الصادرة من محكمة التمييز أو من محاكم الاستئناف بصفتها التمييزية مع ضرورة الاهتمام بالأحكام ذات المبادئ القانونية المهمة التي تشكل علامات بارزة في مسيرة القضاء وفي تطبيقات فروع القانون المختلفة، وفي كل بلد تتولى وزارات العدل ومجالس القضاء مهمة تنظيم وتنسيق الأحكام القضائية ونشرها على نطاق واسع، كما تقوم المواقع الإلكترونية للعديد من الجهات المعنية بإتاحة المجال للاطلاع على هذه الأحكام وقراءتها ودراساتها، إضافة إلى جهود القضاة والمحامين المعنيين بنشر الأحكام القضائية في مجموعات المنظمة ومنسقة مع ذكر المبادئ القانونية لهذه الأحكام، وتتولى المجلات القانونية الصادرة عن وزارات العدل ومجالس القضاء طور والمنظمات المهنية ك نقابة المحامين واتحاد الحقوقيين وجمعياتهم بنشر الأحكام القضائية. ار وبذلك أصبح من المتاح في الوقت الحاضر للباحث القانوني الاطلاع على الأحكام القضائية ودراساتها والاستفادة منها في بحوثه ودراساته، فلم يعد مقبولا، اعداد بحث قانوني دون الإشارة إلى الأحكام القضائية وتحليلها والتعليق عليها والتعقيب على اتجاهات القضاء مع ملاحظة التغييرات في هذه الاتجاهات وأسبابها، مع بيان الرأي القانوني في كل ذلك.

ويلعب التعليق على الأحكام القضائية دورا مهما في سبيل تطوير الأحكام القضائية وجلب انتباه القضاء إلى بعض النقاط والمسائل، وكشف وجود تناقض بين الأحكام القضائية في موضوع واحد أو مسألة واحدة، ثم ان القاضي وهو في خضم حل القضية المعروضة عليه وايجاد حل لهذه القضية حلا عمليا قد تفوته بعض الأمور، في حين يفترض في من يتولى التعليق على الحكم القضائي، أنه درس احكام قضائية عديدة ووقف على اتجاهات القضاء في موضوع معين، وانه رجع إلى امهات المصادر القانونية المعتمدة التي تبحث في هذا الموضوع، ومن ثم يستطيع أن يقدم خدمة علمية جادة وثمينة إلى القضاء وتبصيره لنقاط مهمة والهدف هو محاولة تطوير القضاء وايجاد نوع من التفاعل بين الفقه والقضاء.

وثالثا: آراء الفقه القانوني: يتضمن الفقه اجتهادا وهو الوسع والطاقة، واجتهد في الأمر بذل وسعه وطاقته، وفي مجال القانون لا تخرج اجتهادات فقهاء القانون عن المعنى المتقدم وهي للاسترشاد بها في تفسير القانون، وليست ملزمة بل لها معنى اعتباري وقيمة معنوية بالنسبة للقاضي والمفسر للقانون، فالاسترشاد بالرأي يدعم

الرأي ويقويه، ولآراء الفقهاء ذات قيمة كبيرة في معرفة حكم القانون، لأن القانون يصدر في شكل مواد موجزة، وقد تكون غامضة وتحتاج إلى التدقيق وامعان في النظر طويل، وإلى مقارنة المواد مع بعضها والرجوع إلى مصادرها التاريخية، واستنباط الأحكام القانونية منها، كل ذلك يقوم به الفقهاء في مؤلفاتهم .

رابعاً: النصوص القانونية من الضروي الإشارة إلى النصوص القانونية في البحوث القانونية، مع ملاحظة الاختلافات بين النصوص الملغية والنافذة، ومعرفة التطور التاريخي للنصوص القانونية التي تنظم موضوعا واحدا، ولابد من الرجوع إلى النصوص القانونية المنشورة في الجريدة الرسمية، واعتمادها عند كتابة البحث القانوني، سواء بالرجوع إلى النسخة الورقية للجريدة الرسمية أو بالاستعانة بالمواقع الإلكترونية للجرائد الرسمية في الدول التي نحتاج إلى معرفة نصوصها القانونية، لأنه هناك طباعات تجارية لبعض القوانين وقد تشوب الأخطاء الطباعية هذه الطباعات، أو يتم غفل بعض نصوص المواد القانونية، نتيجة الأهمال عند الطبع والتدقيق، كما أن من الضروري متابعة تعديلات النصوص القانونية، وعدم الاعتماد على النصوص القانونية الا بعد التأكد من أن النص القانوني الذي تذكره هو النص النافذ أو أن هناك تعديلا أو تعديلات على هذا النص، ولغرض فهم النصوص القانونية العربية والأجنبية، بشكل جيد، لابد من الاستعانة بالكتب القانونية التي تشرح تلك القوانين المعرفة كنه وفلسفة ذلك النص القانوني، بالدقة المطلوبة، وفي حالة النصوص القانونية الأجنبية يكون من المفيد الاستعانة بالقواميس اللغوية والقانونية للوقوف على المعنى الدقيق للنص القانوني الأجنبي، كما يكون من المفيد الاستعانة ب مترجم قانوني ضليع في شرح وتفسير النص القانوني الأجنبي.